السيدات والسادة،

يُسعدني وجودي معكم اليوم للمشاركة في الذكرى العشرين لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ حول المرأة والأمن والسلام . إن هذا الاحتفال يمثل لدولة الإمارات العربية المتحدة فرصة هامة لتجديد التزاماتها الوطنية والدولية في تنفيذ القرار . لقد عملت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ صدور القرار جاهدة لتنفيذ بنوده ومازال العمل مستمراً في السياق الوطني . واستناداً إلى القانون الاتحادي رقم ١ لسنة ٢٠١٩ بشأن نظم السلك الدبلوماسي والقنصلي في المادة ١٤ بشأن شروط التعيين ، والتي تنطبق على كلا الذكور والإناث، قامت وزارة الخارجية والتعاون الدولي بتمكين المرأة في السلك الدبلوماسي وتعيين ما يعادل ٣٧٪من الإناث مع ضمان توفير فرص تدريبية لهن في المعاهد المختصة لصقل مهاراتهن.

لقد أوكلت وزارة الخارجية والتعاون الدولي إلى الاتحاد النسائي العام مهمة تطوير خطة عمل وطنية لتفعيل قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حول المرأة والأمن والسلام والقرارات اللاحقة له، وستتولى خطة العمل الوطنية بتعزيز التزام دولة الإمارات بأجندة الأمن والسلام وبناء قدرات المرأة في الأمن والسلام.

وعليه بدأ الاتحاد النسائي العام بالشراكة مع الوزارات والهيئات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني بالتعاون مع مكتب اتصال هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أبوظبي منذ يونيو ٢٠٢٠ بتنفيذ عملية تشاركية لصياغة وتبني خطة عمل وطنية والتي من المتوقع صدورها في شهر فبراير من العام القادم.

وبمناسبة الاحتفال بالذكرى العشرين لاعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حول المرأة والسلام والأمن، أُعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن توقيع مذكرة تفاهم بين كل من وزارة الدفاع والاتحاد النسائي العام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهي المذكرة التي تم التوصل إليها تحت رعاية سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك - رئيسة الاتحاد النسائي العام رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية "أم الإمارات" - وشهد على توقيعها سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان - وزير الخارجية والتعاون الدولي - على هامش زيارته إلى نيويورك للمشاركة في أعمال الدورة الـ ٧٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة، في سبتمبر ٢٠١٨ .

تهدف مبادرة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك إلى تمكين المرأة في السلام والأمن و إلى تعزيز مشاركة المرأة في قطاعي الأمن والسلام وزيادة عدد النساء المؤهلات للعمل في القطاع العسكري، وإنشاء شبكات لدعمهم حول العالم. كما تسهم المبادرة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥، والذي أكد

على أهمية مشاركة المرأة الفعالة والمتكافئة، كقوة فاعلة في إحلال السلام واستتباب الأمن، من خلال التركيز بشكل خاص على توفير التدريب اللازم للكوادر النسائية.

تولى تنفيذ المبادرة الاتحاد النسائي العام بالشراكة مع وزارة الدفاع وبالتعاون مع مكتب اتصال هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أبوظبي ، حيث عُقدت الدورة الأولى للبرنامج التدريبي في يناير ٢٠١٩ بمشاركة ١٣٤ امرأة عربية من ٧ دول وبعد نجاح الدورة الأولى من البرنامج، تم الاتفاق بين دولة الإمارات وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على توسيع نطاق المشاركة لتضم دولٌ من أفريقيا وآسيا. وفي يناير ٢٠٢٠، بدأت الدورة الثانية بمشاركة ٢٢٣ امرأة من ١١ دولة أفريقية، آسيوية وعربية، قمن جميعهن بإتمام التدريب في أبريل ٢٠٢٠.

الجدير بالذكر بأن دولة الإمارات العربية المتحدة قد تبنت سياسة "١٠٠٪ امرأة" والتي تهدف إلى تعزيز التزام الدولة بتضمين موضوع حماية النساء والفتيات أثناء الأزمات الإنسانية في جميع البرامج والمشاريع الإنسانية التي تمولها في إطار استجابتها للأزمات والمواقف الطارئة. ومن خلال الأهداف الاستراتيجية لسياسة ١٠٠٪، ستقوم الدولة بما يلي : زيادة ما يصل إلى ١٥ في المائة من مساعداتها للأزمات الإنسانية، بما في ذلك مضاعفة التمويل غير المخصص والتمويل المتعدد السنوات للأزمات طويلة الأجل، وزيادة دعمها للنساء والفتيات في حالات الاستجابة الإنسانية ودعم المنظمات المحلية والنسائية في حالات الطوارئ ، وتأهيل النساء لأخذ دورهن في إعادة الإعمار بعد الأزمات والكوارث ، وتعزيز استراتيجيات الوقاية من العنف الجنسي والاستجابة له في الأوضاع الإنسانية، وبناء قدرات الجهات الفاعلة الإنسانية لمنع والتعامل مع العنف الجنسي ضد المرأة وحماية النساء والأطفال من جرائم الاتجار بالبشر.

لقد عملت حكومة دولة الإمارات جاهدة للتصدي لجائحة كوفيد -١٩ في الدولة حيث أطلقت شعار "لا تشلون هم" لجميع المواطنين وغير المواطنين وفعلت آلية العمل عن بُعد للنساء الحوامل واللاتي لديهن أطفال في الصف التاسع فما دون وعملت على سن التعليمات للحفاظ على حقوقهن وضمان سلامتهن وأمنهن في بيئة العمل . عملت دولة الإمارات العربية المتحدة على تطوير خدمة الصيدلية المتنقلة "دوائي" التي تقوم بتوصيل الأدوية إلى المنازل، لتجنيب أصحاب الأمراض المزمنة وكبار السن الذهاب إلى المستشفيات، حيث بات بإمكان السكان طلب أدوية من الصيدليات إلى منازلهم .

شاركت المرأة الإماراتية بفعالية في القطاع الصحي للتصدي للجائحة – ١٩ وأكدت حضورها في خط الدفاع الأول إلى جانب الرجل وعملت الدولة أيضاً على التصدي للعنف من خلال تقديم الخدمات للناجيات والأطفال

وأيضا رفع الوعي حول الصحة النفسية والجسدية من خلال برنامج كوني جسر الأمان الذي نفذه الاتحاد النسائي العام.

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بعدة مبادرات إنسانية لتعزيز الجهود العالمية لمجابهة كوفيد ـ١٩ ، فقدمت الدولة إمدادات طبية إلى كثير من دول العالم حيث أرسلت الدولة مساعدات إنسانية ومستلزمات طبية من سترات الوقاية والأقنعة الجراحية والمطهرات والمحاليل والقفازات للدول الأخرى للتخفيف من معاناة شعوبها في مواجهة فيروس كورونا.

وفي الختام لا يسعني إلا أن اتقدم بالشكر الجزيل لجميع المنظمين لهذا الاجتماع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته